الصكوك ملاذ آمن لسيولة شركات التأمين التكافلي

جورج إبراهيم - دبي

وسط تنامي حركة إصدارات الصكوك على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، كنتيجة مباشرة لتقنين الجهات المصرفية من أحجام تمويلها بعد الأزمة المالية العالمية، وجدت الكثير من شركات التأمين التكافلي في هذه القناة ملاذاً لها، خصوصاً أن عائداتها أفضل من عائدات الودائع المصرفية، إضافة إلى أن عوامل أمانها أكبر مما هي عليه في أسواق المال والعقارات، التي كانت السبب المباشر وراء فقدان الكثير من الشركات جزءاً كبيراً من سيولتها، بحسب عدد من خبراء ومسؤولي شركات القطاع.

وأكد هؤلاء أن الصكوك تنطوي على مخاطر، لكنها أقل بكثير من الأدوات المالية الأخرى، لا سيما إذا كانت الجهات المصدرة لها حكومية أو مضمونة حكومياً أو مقابل أصول، مشيرين إلى أن استثمار الأقساط ورأس المال أمر ضروري، حيث لا تستطيع الشركات إبقاء سيولة ضخمة من دون حركة، ولكن التركيز خصوصاً من قبل الشركات التكافلية يكون على الفرص البعيدة عن المخاطرة.

وأوضحوا أن الاستثمار بالنسبة إلى الشركات التكافلية، والبحث عن قنوات مجدية أصعب وأضيق مقارنة بمثيلاتها التقليدية، حيث لابد أن تأخذ هذه الاستثمارات موافقة المجلس الشرعي، وبالتالي فإن فرصة الحركة أمام الشركات التقليدية أكبر حتى ضمن القناة الواحدة، لافتين إلى أنه على سبيل المثال في أسواق المال لا تستطيع أن تستثمر الشركات الإسلامية إلا في الأسهم المتوافقة مع الشريعة، بينما فرص الانتقاء أمام الأخرى مفتوحة على أسهم السوق كافة.

وأشاروا إلى وجود علاقة مترابطة بين نسب المخاطرة في كل استثمار وفائدة الربح، فكلما كانت المخاطرة أكبر كانت الفائدة مرتفعة، لكن في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي فإن التركيز يجب أن يكون على عنصر الأمان.

تنويع الاستثمار

وقال أسامة عبدالرحمن القيسي، الرئيس التنفيذي لشركة «وطنية للتكافل»، «إن هدف شركات التأمين يتمثل في تحقيق أرباح من الأعمال الفنية، إضافة إلى أن الاستثمارات لابد أن تكون طويلة الأمد لتتكامل مع العائدات والأرباح الفنية»، لافتاً إلى وجوب تنويع قنوات الاستثمار بين قنوات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

وأشار إلى أن «الوطنية للتكافل» ترى أنه لابد من وجود 30 إلى 40 بالمئة نقداً على شكل سيولة وودائع قصيرة الأمد لثلاثة أو ستة أشهر، والباقي أي نحو 60 بالمئة موضوعة بصناديق إسلامية ذات ربح سنوي أو صكوك، إضافة إلى نحو 10 بالمئة في أسهم الشركات الكبيرة المستقرة أكثر من غيرها، مؤكداً أن الصكوك تشكل بديلاً عن الاستثمار في الودائع قليلة الربح أو الفائدة، إلى جانب أنها ملاذ أكثر أماناً مقارنة بالاستثمارات ذات المخاطر العالية.

الابتعاد عن المخاطرة

وبدوره أكد غسان مروش، المدير العام لشركة «تكافل الإمارات»، أن مجال استثمار شركات التأمين التكافلي أضيق بكثير من مثيلاتها التقليدية، كما أن المجال الاستثماري ليس حافزاً في هذا الوقت، لافتاً إلى أهمية التوازن بين الاستثمار والابتعاد عن المخاطرة.

وأوضح أن شركته تعتمد على استثمارات بعائدات تتراوح بين 4 و5 بالمئة، مقابل البحث عن المزيد من الأمان، مشيراً إلى أن استثمارات الشركة تتجه إلى الأسواق الإماراتية، واعتمادها بشكل كبير على الصكوك وصناديق الاستثمار التكافلية.

وبين مروش أن الصكوك ثابتة وذات أمان عال، إضافة إلى أنها ذات مردود أفضل من الودائع المصرفية، لافتاً إلى أن «تكافل الإمارات» تتجه بشكلها الأكبر إلى التوجه الأقل مخاطرة ذات الربحية المعقولة.

استثمارات محدودة

ورأى ثامر ساهر، مدير التأمين الطبي في شركة «تكافل ري لإعادة التأمين»، أن استثمارات الشركات التكافلية ومجالاتها محدودة جداً مقارنة بالشركات التقليدية، حيث لا تستطيع هذه الشركات توجيه أقساطها وسيولتها إلا إلى النواحي والقنوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مشيراً إلى أن الأزمة المالية العالمية جعلت من هذه القنوات محدودة أكثر.

وذكر أن نتائج أسواق المال التي كانت وجهة للسيولة لم تعد مرضية كما في السابق، خصوصاً أن مجالاتها بالنسبة إلى الشركات الإسلامية أكثر محدودية، مشيراً إلى أنه لابد من التوجه بالدرجة الأولى إلى العوائد الفنية.

ولفت ساهر إلى أن شركات القطاع لابد وأن تتجه إلى القنوات الأكثر أماناً، مثل الصكوك التي تعتبر عوامل الأمان فيها جيدة، خصوصاً إن كانت من جهات حكومية أو مضمونة، موضحاً أن الصكوك ليست بأمان الودائع البنكية نفسه ولكنها تعتبر استثماراً متوازناً بين الربح والعائد المعقول.

الميزة:
معظم استثمارات الشركات المحلية موجهة للداخل

مروش:
المجال أضيق بكثير من الشركات التقليدية

القيسي:
بديل عن الاستثمار في الودائع قليلة الربح أو الفائدة

قبان:
علاقة مترابطة بين المخاطرة وفائدة الربح

أكثر ضماناً

وقال حسين الميزة، رئيس مجلس إدارة شركة «دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين» (أمان)، إن الشركات عامة، وشركات التأمين خصوصاً، تفضل استثمار أموالها في الصكوك والسندات لا سيما المصدرة في الإمارات والمنطقة، على اعتبار أنها أكثر ضماناً، موضحاً أن الاهتمام بالسندات الإسلامية أو الصكوك أكبر من التقليدية عند الإصدار لارتباطها بالأصول.

ورأى أن الصكوك هي أبرز أساليب الحصول على التمويل، وبالتالي لابد للجهات المصدرة من أن ترفع أسعار الفائدة لزيادة الإقبال في ظل تراجع التمويل، ما جعل الاستثمار في هذا النوع من الأدوات الأكثر إغراء، خصوصاً في الفترة الأخيرة.

وأشار الميزة إلى أنه على الرغم من تراجع أسعار أو ربحية الصكوك والسندات للجهات المكتتبة خلال الفترة القريبة الماضية إلا أنها لاتزال إحدى القنوات الجاذبة لتمتعها بربحية أكبر من ربحية الإيداع البنكي إلى جانب أنها أكثر أماناً من كثير من القنوات الأخرى.

وأوضح أن استثمار السيولة، الموجودة لدى شركات التأمين، يتجه نحو الودائع البنكية، معتبراً أنه لا مفر من هذا الاستثمار، حيث إنه أكثر أماناً ومرونة، خصوصاً في ظل الحاجة المستمرة من قبل الشركات له «الكاش»، فضلاً عن عدم توافر البدائل والأدوات الاستثمارية الأخرى لدى شركات القطاع في الكثير من الأحيان.

ولفت الميزة إلى أن ابتعاد شركات التأمين عن الاستثمار غير ممكن من الناحية المنطقية والعملية، مضيفاً «من غير المنطقي أن تبقي الشركات سيولتها من دون حركة، إضافة إلى أنه لا يجب كذلك أن يتم تسييل المحافظ الاستثمارية سواء في العقار أو في الأوراق المالية، حيث إن أي خطوة غير مدروسة في هذا الطريق وعلى مدى فترات زمنية طويلة الأمد ستكبد الشركات خسائر كبيرة».

وذكر أن معظم استثمارات شركات التأمين المحلية موجهة للداخل، حيث إن استثماراتها في الخارج سواء في سندات أو في صناديق استثمار خارجية قليلة جداً ولا تذكر.

المخاطرة والفائدة

وأكد جورج قبان، الرئيس التنفيذي لشركة «يو أي بي» لوساطة التأمين في مركز دبي المالي العالمي، أن شركات التأمين التقليدية لديها الخيار بالاستثمار في أي قنوات تراها مناسبة سواء كانت داخل أو خارج الدولة، لكن خيارات الشركات التكافلية أضيق بكثير من مثيلاتها التقليدية، حيث لابد أن تأخذ استثماراتها موافقة مجلس الشريعة، وأن تكون مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي فإن الخيارات ستبقى أقل من غيرها.

وأضاف «هناك علاقة مترابطة بين نسب المخاطرة في كل استثمار وفائدة الربح، فكلما كانت المخاطرة كبيرة كانت الفائدة مرتفعة، وبالتالي أصبحت مسألة جذب مستثمرين للاكتتاب على سندات أو صكوك معينة تحتاج إلى المزيد من المحفزات، الأمر الذي جعل أسعار هذه الأوراق الاستثمارية والفوائد عليها أكبر، وذلك بعد ارتفاع نسب المخاطرة جراء الخلل الذي أصاب الاقتصاد العالمي والشركات بعد الأزمة المالية العالمية، مشيراً إلى أن ذلك هو أحد أهم الأسباب التي جعلت شركات التأمين تبحث عن مثل هذه الفرص على اعتبارها أكثر عائداً من الاستثمار في الودائع، ولا تنطوي على مخاطر مقارنة بالاستثمار في أسواق المال أو العقارات.

ولفت قبان إلى أن ضعف فرص الاستثمار الآمنة، وكثرة المخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات الأخرى، وضعا الكثير من المستثمرين، ومنهم شركات التأمين أمام أمر واقع، وبالتالي وجهوا معظم سيولتهم وأقساطهم إلى البنوك منتظرين الفرص لتحريك جزء منها.

5 مليارات دولار الإصدارات في 2012

تكتسب السندات خصوصاً الإسلامية اهتماماً متزايداً سواء من قبل المصدرين الذين يرون فيها بديلاً مغولاً لشح التمويلات البنكية، أو من قبل المكتتبين لاعتبارها أكثر أماناً من الاستثمار في العقار والأسهم وذات عائد مرتفع من الودائع البنكية.

وأكد بنك «أتش أس بي سي» أنه من المتوقع أن تتراوح القيمة الإجمالية لإصدارات الصكوك خلال العام 2012 بين 4 و5 مليارات دولار في الإمارات، حيث تجاوز حجم إصداراتها الـ 7 مليار دولار منذ بداية العام حتى الآن، الأمر الذي يعد انطلاقة جيدة للسوق، وذلك لزيادة الإقبال على إصداراتها من قبل الشركات والمؤسسات المالية وحتى الجهات الحكومية.

وتوقع البنك نمو إصدارات الصكوك العالمية خلال العام الجاري إلى 44 مليار دولار مقابل 26.5 مليار دولار في العام 2011.

ووفقاً لتقرير التوقعات والآفاق المستقبلية لسوق الصكوك العالمي، الذي صدر حديثاً عن بنك «أتش أس بي سي أمانة»، بلغ الحجم الإجمالي لسوق إصدارات الصكوك في العالم حتى الآن 170 مليار دولار.

ويتوقع للجهات الحكومية والجهات المتصلة بها أن تكون أكبر مصدر للصكوك في العام الجاري بنسبة تصل إلى 50 بالمئة من إجمالي الصكوك المصدرة، على أن تكون الإصدارات الأخرى لحساب المؤسسات المالية والشركات، لا سيما العاملة في قطاعي التكنولوجيا وصناعة النفط والغاز.

ويفضل المستثمرون الصكوك لأنها شهدت تقلبات أقل من الإصدارات التقليدية خصوصاً في الأشهر الأربعة الأخيرة من العام 2011، بينما يرغبها المصدرون لأنها تمنحهم مجالاً للوصول إلى قاعدة جديدة من المستثمرين.